

الإقرار بالوطء (ولا أثر لشبهة ملك مع فراش) لحديث «الولد للفراش» (وإن وطئ المجنون من لا شبهة له عليها ، ولا شبهة ملك لم يلحقه نسبه) لأنه لا يستند إلى ملك ولا اعتقاد إباحة وعليه مهر المثل إن أكرهها على الوطاء لأن الضمان يستوي فيه المكلف وغيره وتبعه نسب الأب إجماعاً ما لم ينتف كإبن ملاءنة وتبعية ملك أو حرية لأم إلا مع شرط أو غرور وتبعية دين لخيرهما وتبعية نجاسة وحرمة أكل لأخبثهما . انتهى .

كتاب

العدد

واحدما عدة بكسر العين فيهما . قال ابن فارس والجوهري : عدة المرأة أيام أقرائها ، والمرأة معتدة (وهي) أي العدة شرعاً (التربص المحلود شرعاً) يعني مدة معلومة تربص فيها المرأة لتعرف براءة رحمها وذلك يحصل بوضع حمل أو مضي أقرأ أو أشهر على ما يأتي تفصيله * والأصل فيها الإجماع ودليله الكتاب والسنة ، ويأتي مفصلاً في مواضعه والمعنى يشهد له ، لأن رحم المرأة ربما كان مشغولاً بماء شخص ، وتميز الأنساب مطلوب في نظر الشرع والعدة طريق له . والعدة أربعة أقسام : معنى محض ، وتعبد محض ، ومجتمع الأمرين والمعنى أغلب ، ويجتمع الأمران والتعبد أغلب . فالأول عدة الحامل ، والثاني عدة المتوفى عنها زوجها التي لم يدخل بها ، والثالث عدة الموطوءة التي يمكن حملها ممن يولد لمثله سواء كانت ذات أقرأ أو أشهر ، فإن معنى براءة الرحم أغلب من التعبد بالعدد المعبر لغلبة ظن البراءة ، والرابع كما في عدة الوفاة للمدخل بها التي يمكن حملها وتمضي أقرأؤها في أثناء الشهور ، فإن العدد الخاص أغلب من براءة الرحم بمضي تلك الأقرأ (كل امرأة فارقها زوجها في حياته قبل المسيس والخلوة فلا عدة عليها) إجماعاً لقوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن» (١) الآية . ولأن العدة إنما وجبت في الأصل لبراءة الرحم والمسيس للمس باليد . ثم استعير للجماح لأنه مستلزم له (وإن خلا) الزوج (بها وهي مطاوعة ولو لم يمسه) مع علمه بها (ولو) كانت الخلوة (في نكاح فاسد فعليه العدة سواء كان بهما) أي الزوجين

(١) سورة الأحزاب الآية : ٣٩ .

مانع (أو) كان (بأحدهما مانع من الوطاء) حسي أو شرعي (كإحرام وصيام وحيض ونفاس ومرض وجب وعنة ورتق وظهار وإبلاء واعتكاف ، أو لم يكن) لما روى الأثرم عن زرارة بن أوفى قال : قضى الخلفاء الراشدون أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً ، فقد وجب المهر ووجبت العدة ، وهذه قضية اشتهرت ولم تنكر ، فكانت كالإجماع وضعف أحمد ماروى خلافه ، ولأنه عقد على المنافع . فالتمكن منه يجري مجرى الاستيفاء في الأحكام كعقد الإجارة والآية مخصوصة بما ذكرناه ، والحكم معلق على الحلوة التي هي مظنة الإصابة دون حقيقتها فلم تؤثر ، ولو اختلفت بها واختلفا في المسيس قبل قول من يدعي الوطاء احتياطاً للابضاع ، ولأنه أقرب إلى حال الحلوة . ذكره في المبدع (إلا أن لا يعلم) الزوج (بها) في الحلوة (كأعمى وطفل) فلا عدة عليها ، لأن المظنة لا تتحقق (ومن لا يولد لمثله لصغره) كابن دون العشرة (أو كانت لا يوطأ مثلها لصغرها) كبنت دون تسع فلا عدة (أو) خلاها (غير مطاوعة وفارقها في حياته فلا عدة عليها ، ولا يكمل صداقها) لعدم تحقق المظنة مع ظهور عدم المسيس (ولا تجب) العدة (بالحلوة بلا وطاء في نكاح مجمع على بطلانه) كالحامسة والمعتدة سواء (فارقها) حياً (أو مات عنها) لأن وجود صورة ذلك العقد كعدمه (وإن وطئها) في النكاح المجمع على بطلانه (ثم مات أو فارقها اعتدت لوطئه بثلاثة قروء منذ وطئها) لأن ذلك العقد كعدمه (كالزني بها من غير عقد . ولا) تجب العدة (بتحملها ماء الرجل) قال ابن حمدان : إن كان ماء زوجها اعتدت ، وإلا فلا . وقال في المبدع فيما يباحق من النسب : إذا تحملت ماء زوجها لحقه نسب من ولده منه ، وفي العدة والمهر وجهان ، فإن كان حراماً أو ماء من ظنته زوجها فلا نسب ولا مهر ولا عدة في الأصح فيها . وقال في المنتهى وكتاب الصداق ويثبت به نسب وعدة ومصاهرة ولو من أجنبي (ولا) تجب العدة (بالقبلة واللمس من غير خلوة) لأن العادة في الأصل إنما وجبت لبراءة الرحم وهي متيقنة (وتجب) العدة (على) الزوجة (الذمية من) زوجها (الذمي و) من زوجها (المسلم) لعموم الأدلة ، ولأنهم مخاطبون بفروع الإسلام (ولو لم تكن) المعتدة (من دينهم) أي الذميين أي مشروعة فيه لما تقدم (وعدها كعدة المسلمة) على ما يأتي تفصيله للعموم (وتجب العدة على من وطئت مطاوعة كانت أو مكرهة إلا أن يكون الواطئ لا يولد لمثله لصغره) كابن دون عشر فلا عدة عليها لوطئه (وهو مذهب

المالكية) لأن العدة تراد للعلم ببراءة الرحم من الحمل ، فإذا كان الواطئ لا يولد لمثله فالبراءة متيقنة ، فلا فائدة في العدة (والمعندات ست) أي ستة أضرب تأتي مفصلة ، ولم يجعل الآيات من المحيض ضرباً ، واللائي لم يحضن ضرباً ، لاستواء عدتهما ، (احدها من أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ، حرائر كن أو إماء ، مساجات أو كافرات ، عن فرقة الحياة أو الممات) لعموم قوله تعالى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (١) قال في المبدع : وآية الحمل متأخرة عن آية الأشهر . قال ابن مسعود من شاء باهله أو لاعتته أن الآية التي في سورة النساء القصرى : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٢) نزلت بعد آية البقرة : « وَالَّذِينَ يَتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ (٣) » والخالص مقدم على العام (ولا تنقضي عدتها إلا بوضع كل الحمل) لقوله تعالى : « أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٤) فإذا وضعت انقضت عدتها (ولو لم تطهر وتغتسل من نفاسها) للعلم ببراءة الرحم بالوضع (لكن إن تزوجت في مدة النفاس حرم وطؤها حتى تطهر) قياساً على الحيض (فلو ظهر بعض الولد فهي في عدة حتى ينفصل باقيه إن كان) الحمل (واحداً وإن كان) الحمل (أكثر) من واحد (ف) هي في عدة (حتى ينفصل باقي الأخير) لقوله تعالى : « أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٥) وقبل وضع كل الأخير لم تضع حملها بل بعضه (فإن وضعت ولداً وشكت في وجود ثان لم تنقض عدتها حتى تزول الرية وتيقن أنه لم يبق معها حمل) وفي نسخة ولد ليحصل العلم ببراءة الرحم (والحمل الذي تنقضي به العدة تصير به الأمة أم ولد وهو ما تبين فيه شيء من خلق الإنسان ك رأس ورجل) فتتقضي به العدة إجماعاً حكاه ابن المنذر ، لأنه علم أنه حمل فيدخل في عموم النص (فإن وضعت مضغة لا يتبين فيها شيء من ذلك) أي خلق الانسان (فذكر ثقات من النساء أنه مبدأ خلق آدمي لم تنقض به العدة) لأنه لم يصر ولداً أشبه العلقة (وكذا لو ألت نطفة أو دمأ أو علقة) فلا يتعلق به شيء من الاحكام لأنه لم يثبت أنه ولد بالمشاهدة لا بالبينه (لكن لو وضعت مضغة لم يتبين) أي يظهر (فيها الخلق فشهدت ثقات من القوابل أن فيها صورة خفية بانها خلقة آدمي انقضت به العدة) لأنه حمل فيدخل في عموم النص (وإن أتت بولد لا يلحقه) أي الزوج (نسبه ك امرأة صغير لا يولد لمثله و) امرأة (خصي محبوب) أو خصي غير محبوب

(١) سورة الطلاق الآية : ٤ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٣٤ .

كما سبق (ومطلقة عقب عقد) بأن طلقها بالمجلس وكذا لو مات (ومن والد لدون ستة أشهر منذ عقد عليها وعاش أو بعد أربع سنين منذ مات أو) منذ (بانت منه أو) منذ (انقضاء عدتها إن كانت رجعية لم تنقض عدتها به) لأنه حمل ليس منه يقينا فلم تعدد بوضعه كما لو ظهر بعد موته (وتعد بعدة عدة وفاة) إن كانت متوفى عنها (أو عدة فراق) إن كان فارقها في الحياة (حيث وجبت) عدة الفراق على ما تقدم تفصيله (وأقل مدة الحمل ستة أشهر) وفاقاً لما روى الأثرم والبيهقي عن أبي الأسود أنه رفع إلى عمر أن امرأة ولدت لسته أشهر فهم عمر برجمها فقال له علي : ليس لك ذلك قال الله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوَاطِينَ كَأَمْلَيْنِ » (١) وقال « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً (٢) » فحولان وستة أشهر ثلاثون شهراً لا رجم عليها فحلى عمر سبيلها وقال ابن عباس كذلك رواه البيهقي ، وذكر ابن قتيبة أن عبد الملك بن مروان ولد لسته أشهر (وغالبها) أن مدة الحمل (تسعة أشهر) لأن غالب النساء كذلك يحملن وهذا أمر معروف بين الناس (وأكثرها أربع سنين) لأن ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الوجود وقد وجد أربع سنين فروى الدارقطني عن الوليد بن مسلم قلت لمالك بن أنس عن حديث عائشة قالت : « لا تزيد المرأة في حملها على سنتين فقال : سبحان الله من يقول هذا؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثية أبطن في اثني عشر سنة » وقال الشافعي : « بقي محمد بن عجلان في بطن أمه أربع سنين » وقال أحمد : « نساء بني عجلان تحمّل أربع سنين » (وأقل ما يتبين به) خلق (الولد أحد وثمانون يوماً) لحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك » الحديث . ولا شك أن العدة لا تنقضي بما دون المضغة فوجب أن يكون بعد الثمانين فاما بعد أربعة أشهر فليس فيه إشكال . وذكر المجدد في شرحه أن غالب ما يتبين فيه خلقه ثلاثة أشهر .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٢) سورة الأحقاف الآية : ١٥ .

فصل

الثانية من المعتدات المتوفى عنها زوجها ولو

كان (طفلاً أو) كانت (طفلة لا يولد لثلهما ولو قبل الدخول) والخلوة (فتعتدان لم تكن جاملا منه أربعة أشهر وعشر ليال بعشرة أيام إن كانت حرة) قال في المبدع بالإجماع . يعني في الجملة وسنده الآية وقول النبي ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشر » والعرب تغلب حكم التأنيث في العدد خاصة على الذكر تطلق لفظ الليالي وتريد الليالي بأيامها . لقوله تعالى لذكريا : « آيتك أن لا تكلمن الناس ثلاث ليل سويًا » (١) يريد بأيامها . لقوله تعالى : « آيتك أن لا تكلمن الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً » (٢) (وإن كانت) المتوفى عنها زوجها (أمة) فعدتها (نصفها) أي شهران وخمسة أيام بلياليها لأن الصحابة أجمعوا على أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة . قاله في المبدع وإن كانت المتوفى عنها (حاملًا من غيره) أي من غير زوجها (اعتدت للزوج عدة وفاة (بعد وضع الحمل) وتقدم (و) عدة (معتق بعضها بالحساب من عدة حرة وأمة ويجبر بالكسر) فمن نصفها حر ونصفها رقيق تعتد بثلاثة أشهر وثمانية أيام بلياليها (وإن مات زوج الرجعية في عدتها استأنفت عدة الوفاة) من (حين موته) لأنها زوجة . فتدخل في عموم قوله : « والذين يتوفون منكم » (٣) الآية (وسقطت عدة الطلاق) لأنها تعتد للوفاة فلا يجتمع معها غيرها إجماعاً . حكاه ابن المنذر (وإذا قتل المرتد في عدة امرأته استأنفت عدة وفاته) لأنه كان يمكنه تلافي النكاح بعوده إلى الإسلام فأشبهت الرجعية (ولو أسلمت امرأة كافر ثم مات قبل انقضاء العدة انتقلت إلى عدة وفاته في قياس التي قبلها) قاله الشيخ تقي الدين واقتصر عليه في الإنصاف (وإن طلقها في الصحة بائناً ثم مات في عدتها لم تنتقل عنها) بل تبني على عدة الطلاق مطلقاً ، ولا تعتد

(١) سورة مريم الآية : ١٠ .

(٢) سورة آل عمران الآية : ٤١ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٣٤ .

للوفاة للآية . ولأنها أجنبية منه في غير نكاحه وميراثه فلم تعتد لوفاته كما لو انقضت عدتها (وإن كان الطلاق) البائن (في مرض موته) المخوف ومات في العدة (اعتدت أطول الأجلين من عدة طلاق وعدة وفاة) لأنها وارثة ، فيجب عليها أن تعتد للوفاة ، ومطلقة فيجب عليها أن تعتد بأطولهما ضرورة أنها لا تخرج عن العهدة يقيناً إلا بذلك (إلا أن تكون) البائن في المرض (لا ترثه كالأمة أو الحرة يطلقها العبد أو الذمية) الكتابية (يطلقها المسلم أو تكون هي سائته الطلاق أو) سألته (الخلع أو فعالت ما يفسخ نكاحها) من نحو رضاع زوجة صغرى (فتعتد للطلاق لا غير) لأنها ليست وارثة أشبهت المبانة في الصحة (وإن كانت المطلقة) البائن (مبهمة أو) كانت (معينة ثم أنسيها ثم مات اعتدت كل واحدة الأطول منهما) لأن كل واحدة يحتمل أنها المطلقة وأنها المتوفى عنها فلا تخرج عن العهدة يقيناً إلا بذلك لكن ابتداء القرء من حين طلق وابتداء عدة الوفاة من حين مات . وكذا لو كان المطلقات ثلاثاً عن أربع (مالم تكن حاملاً) فتتقضي عدتها بوضع الحمل على كل حال (وإن مات المريض المطاق في مرضه بهلما انقضاء عدتها بالحيض أو بالشهور أو بوضع الحمل أو كان طلاقه قبل الدخول فليس عليها عدة لموته) لأنها ليست زوجة ولا في حكمها (ولا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة) في قول عامة الفقهاء لظاهر الآية (وإن ارتابت المتوفى عنها كظهور أمارات الحمل من الحركة وانتفاخ البطن وانقطاع الحيض ونزول اللبن في ثديها وغير ذلك قبل أن تنكح ولو بعد فراغ شهور العدة لم تنزل في عدة حتى تزول الرية) فإن كان حملاً انقضت عدتها بوضعه وإن زالت وبأن أنه ليس بحمل تيقناً أن عدتها انقضت بالشهور (وإن تزوجت قبل ذلك) أي قبل زوال الرية (لم يصح النكاح ولو تبين عدم الحمل) لأنها تزوجت وهي في حكم المعتدات (وإن كان) ظهور الرية (بعد) العقد عليها و (الدخول) بها (لم يفسد نكاحها) لأنه وجد بعد انقضاء العدة ظاهراً والحمل مع الرية مشكوك فيه فلا يزول ما حكمنا بصحته (ولم يحل وطئها حتى تزول الرية) اشكنا في حل وطئها . لقوله عليه السلام : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْتَقِي مَأْوَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ » (وإن كان) ظهور الرية (قبله) أي قبل الدخول وبعد العقد لم يفسد أيضاً لما تقدم (إلا أن تأتي بولد والمراد ويعيش لدون ستة أشهر منذ نكحها فيفسد) أي يتبين بطلان العقد لأنها معتدة (فيهما) أي في صورتها ما إذا كان ظهور الرية بعد الدخول

وقبله (وإن مات عن امرأة نكاحها فاسد كالنكاح المختلف فيه) كبلا ولي (فعلها عدة وفاة) لأنه نكاح يلحق فيه النسب فوجبت به العدة كالصحيح ، وإن فارقها في الحياة بعد الإصابة أو الخلو اعتدت بثلاثة قروء أو أشهر ، والنكاح المجمع على بطلانه وجوده كعلمه وتقدم .

فصل

الثالثة من المعتدات ذات القروء المفارقة في الحياة

بعد الدخول بها أو الخلو (بطلاق أو خلع أو لعان أو رضاع أو فسخ بعيب أو إعسار أو اعتاق تحت عبد أو اختلاف دين أو غيره فعدتها ثلاثة قروء وإن كانت حرة أو بعضها) لقوله تعالى : « وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » (١) وغير المطلقة بالقياس عليها ، ولأن عدة الأمة بالقروء قرآن فأدنى ما يكون فيها من الحرية يوجب قرءاً ثالثاً ، لأنه لا يتبعض (و) عدتها (قرآن إن كانت أمة) روى عن عمر وعلي وابن عمر ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة ، وكالحد ، وكان القياس يقتضي أن تكون حيضة ونصفاً ، كما أن حدها النصف من الحرة إلا أن الحيض لا يتبعض فوجب تكميله كالمطلقة والمديرة والمكاتبة وأم الولد كالأمة (والقرء الحيض) لقول عمر وعلي وابن عباس : وروي عن أبي بكر وعثمان وأبي موسى وعبادة وأبي الدرداء . قال أحمد في رواية الأثرم : كنت أقول أنه الأطهار ، ثم رجعت لقول الأكابر ولأنه لم يعهد في لسان الشارع استعماله بمعنى الطهر في موضع واستعمل بمعنى الحيض في غير حديث (ولا يعتد بالحيضة التي طلقها فيها) حتى تأتي بثلاث كاملة بعدها لظاهر الآية . وروى البيهقي بإسناد رجاله ثقات عن ابن عمر (وإن قال الزوج وقع الطلاق في الحيض أو في أوله وقالت بل) وقع (في الطهر الذي قبله) أي الحيض (أو قال) الزوج (انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر فوقع في أول الحيض ، وقالت بل بقي منه) أي الطهر (بقية فالقول قولها) لأنها مؤتمنة على نفسها في الحيض وفي انقضاء العدة . قاله في الشرح

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

وفي الفروع والمنتهى وغيرهما : القول قوله أنه لم يطلق إلا بعد حيض أو ولادة وفي وقت كذا (وإذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة لم تحل للأزواج حتى تغتسل وإن فرطت في الاغتسال مدة طويلة) قال أحمد روي عن ابن عباس أنه كان يقول : « إذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة فقد بانث منه » وهو أصح في النظر . قيل له : فلم لا تقول به ؟ قال : ذلك يقول به عمر وعلي وابن مسعود . فأنا أتهيب أن أخالفهم . يعني اعتبار الغسل ، ويرشحه أن الظاهر إنما تركوه عن توقيف ممن له البيان . وروي عن أبي بكر وعثمان وأبي موسى وعبادة وأبي الدرداء (وتنقطع بقية الأحكام) من قطع الإرث والطلاق واللعان والنفقة (بانقطاعه) أي حيض دم الثالثة (وتقدم في الرجعة)

فصل

الرابعة من المعتدات المفارقة في الحياة ولم تحض لياس

أو صغر فعدتها ثلاثة أشهر لقوله تعالى : « وَاللَّائِي يَتَسَنَّيْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ (١) » (وإن كانت أمة أو أم ولد) أو مدبرة أو مكاتبة فعدتها (شهران) احتج بقول عمر . رواه الأثرم . لأن كل شهر مقام قرء وعدتها بالاقراء قرآن ، فكذا بدلها شهران (و) عدة (من بعضها حر بالحساب) من عدة حرة وأمة فتزيد من الشهرين على الثالث بقدر حريتها فمن نصفها حر ونصفها رقيق تعتد بشهرين ونصف ، ومن ثلثها حر تعتد بشهرين وعشرين يوماً وهكذا . وذكر أبو بكر وقدمه في الترغيب : إن عدتها كحرة على الروايات (والابتداء) أي ابتداء العدة (من حين وقع الطلاق سواء كان) وقوعه (في الليل أو النهار أو في أثنائهما من ذلك الوقت إلى مثله فإن كان الطلاق أول الشهر اعتبر ثلاثة أشهر بالأهلة) لظاهر النص (وإن كان في أثنائه) أي الشهر (اعتدت بقية وشهرين بالأهلة) كاملين كانا أو ناقصين (ومن) الشهر (الثالث تمام ثلاثين يوماً تكملة) ما اعتدته من (الأول) لما تقدم أن الشهر يطلق على ما بين الهلالين مطلقاً وعلى ثلاثين يوماً (وحده الاياس خمسون سنة)

(١) سورة الطلاق الآية : ٤ .

لقول عائشة : « لن ترى في بطنها ولداً بعد خمسين سنة » (واختار الشيخ لاحد لأكثر سنه) أي الاياس وذكر الزبير بن بكار في كتاب النسب : « ان هنداً بنت أبي عبيدة الله بن زمة ولدت موسى بن عبد الله بن حسين بن حن بن علي بن أبي طالب ولها ستون سنة » وقال : « يقال أنها لن تلد بعد خمسين سنة إلا عربية ولا تلد بعد ذلك الستين إلا قرشية » (وإن حاضت الصغيرة في عدتها ولو قبل انقضاءها بلحظة ابتداءها) أي العدة (بالقروء) لأن الشهور بدل عنها فإذا وجد المبدل بطل حكم البدل كالتيمم مع الماء (وإن كان) حيض الصغيرة (بعد انقضاءها) أي العدة (بالشهور ولو) كانت البعدية (بلحظة لم يلزمها استئناها) أي العدة بالقروء ، لأنه حدث بعد انقضاء العدة أشبه ما لو حدث بعد طول الفصل (وإن يئست ذات القروء في عدتها ابتدأت عدة آيسة) أي ابتدأت بثلاثة أشهر ، لأن العدة لا تلفق من جنسين وقد تعذر الحيض فتنقل إلى الأشهر لأنها عجزت عن الأصل و كالتيمم (فإن بان بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين أن مارأته من الدم لم يكن حياً) لأن الحامل لا تحيض وتعتد بوضع الحمل (وإن عتقت الأمة الرجعية في عدتها بنت على عدة حرة) لأن الحرية وجدت وهي زوجة فوجب أن تعتد عدة الحرة ، كما لو عتقت قبل الطلاق (وإن كانت) الأمة (بائناً) وعتقت (وبنت على عدة أمة) لأن الحرية لم توجد وهي زوجة فوجب أن تبني على عدة أمة كما لو انقضت العدة (وإن عتقت) الأمة (تحت عبد فاختارت نفسها اعتدت عدة حرة) لأنها بانة من زوجها وهي حرة وروى الحسن أن النبي ﷺ « أمرَ بَرِيرَةَ بِذَلِكَ » وان طلقها رجعيّاً فأعتقها سيدها بنت على عدة حرة سواء فسخت أو أقامت على النكاح .

فصل

الخامسة من المعتدات

(من ارتفع حيضها ولو بعد حيضة أو حيزتين لا تدري ما رفعه) أي سببه (اعتدت سنة) منذ انقطع بعد الطلاق ، فإن كان انقطاعه قبل الطلاق فمنه (تسعة أشهر للحمل) لأنها غالب مدته لتعلم براءتها من الحمل (وثلاثة للعدة) رواه الشافعي بإسناد جيد من

حديث سعيد بن المسيب عن عمر . قال الشافعي : « هذا قضاءُ عُمَرَ بينَ أُمَّها جَرِينِ والأَنْصارِ لا يُنْكَرُهُ مُنْكَرٌ عَلِمْنَاهُ » ولأن الغرض بالاعتداد معرفة براءة رحمها وهذا تحصل به براءة الرحم فاكتمى به ، وإنما اعتبرنا مضي سنة من الانقطاع ولو بعد حيضة أو حيزتين (لأنها لا تبني عدة على عدة أخرى وإن كانت) من ارتفع حيزها ولم تدر مارفعه (أمة فأحد عشر شهراً) تسعة للحمل وشهران للعدة (فإن عاد الحيض إلى الحررة أو الأمة قبل انقضاء عدتها ولو في آخرها) أي آخر العدة (لزما الانتقال إليه) لأنه الأصل (وإن عاد) الحيض (بعد مضيها) أي العدة (ولو قبل نكاحها لم تنتقل) إلى الاعتداد بالحيض ، كما لو عاد بعد النكاح (فإن عاد عادت المرأة ان يتباعد ما بين حيزتيها لم تنقض عدتها إلا بثلاث حيز وإن طالت) لأنها من ذوات الاقراء (وعدة الجارية التي أدركت ولم تحض) ثلاثة أشهر ، لقوله تعالى : « والثلاثي يشسن من المحيض » (١) الآية ولأن الاعتبار بحال إعادتها ولا تمييز لها ثلاثة أشهر (و) عدة (المستحاضة المبتدأة ثلاثة أشهر) إن كانت حرة (والأمة شهران) لأن النبي ﷺ أمر جنة بنت جحش أن تجلس في كل شهر ستة أيام أو سبعة فجعل لها حيضة من كل شهر بدليل أنها ترك الصلاة ونحوها (وإن كانت) لها (عادة أو تمييز عملت به) كما تعمل به في الصلاة والصوم (فإن كانت عادتها سبعة أيام من أول كل شهر فمضى لها شهران بالهلال وسبعة أيام من أول) الشهر (الثالث فقد انقضت عدتها) لمضي ثلاث حيز بحسب عادتها (وإن علمت) المستحاضة (أن لها حيضة في كل شهر أو) كل (شهرين ونحوه ونسيت وقتها) أي وقت الحيضة (فعدتها ثلاثة أمثال ذلك) الوقت التي لها فيه الحيضة ، لتحقق مضي ثلاث حيزات بحسب العادة (وإن عرفت مارفعه) أي الحيض (من مرض أو رضاع أو نفاس فلا تزال) إذا طلقت ونحوه (في عدة حتى يعود الحيض فتعتد به) لما روى الشافعي عن سعيد بن سالم عن أبي جريح عن عبد الله ابن أبي بكر أنه أخبره : « أن حبان بن مُنْقِذٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَاحِبٌ وَهِيَ مُرْضِعَةٌ فَمَكَثَتْ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ لَا تَحِيضُ يَمْنَعُهَا الرِّضَاعُ ثُمَّ مَرَضَ حَبَانٌ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ مَتَّ وَرَثَتَكَ . فَبَجَاءَ إِلَى عُثْمَانَ وَأَخْبَرَهُ بِشَأْنِ امْرَأَتِهِ وَعِنْدَهُ عَلِيُّ وَزَيْدٌ فَقَالَ لَهَا عُثْمَانُ : مَا تَرِيَانِ ؟ فَقَالَا : نَرَى أَنَّهَا تَرْتُهُ إِنْ مَاتَ وَرِثَهَا إِنْ

(٢) سورة الطلاق الآية : ٤ .

ماتت فإنها ليست من القواعد الثلاثي يئسن من الحيض ، وليست من الثلاثي لم يحضن ، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل وكثير فرجع حبان إلى أهله فانتزع البنت منها فلم أفقدت الرضاع حاضت حيضة ثم أخرى ثم مات حبان قبل أن تحيض الثالثة فاعتدت عدة الوفاة وورثته « ورواه البيهقي بطريق آخر وليس فيه ذكر زيد (أو) حتى (تبلغ سن الآية فتعتد عدتها) لأنها آيسة أشبهت سائر الآيسات (وعنه تنتظر زواله) أي الدافع للحيض من مرض ونحوه (ثم إن حاضت اعتدت به وإلا اعتدت بسنة) وهو ظاهر عيون المسائل والكافي .

فصل

السادسة

من المعتدات (امرأة المفقود) حرة كانت أو أمة (الذي انقطع خبره لغيبه ظاهرها الهلاك كالذي يفقد بين أهله) ليلاً أو نهاراً (أو يخرج إلى الصلاة فلا يرجع أو يمضي إلى مكان قريب ليقضي حاجته ويرجع فلا يظهر له خبر أو يفقد في مفازة) مهلكة كدرب الحجاز (أو) يفقد (بين الصفيين إذا قتل قوم أو من غرق مركبه ونحو ذلك فإنها) أي زوجته (تربص أربع سنين ولو كانت أمة ثم تعتد للوفاة) حرة (أربعة أشهر وعشراً والأمة شهران وخمسة أيام) قال الأثرم قلت لأبي عبد الله تذهب إلى حديث عمر «وهو أن رجلاً فقد فجاءت امرأته إلى عمر فذكرت ذلك له فقال : تربصي أربع سنين ففعلت ، ثم أتته فقال : تربصي أربعة أشهر وعشراً ففعلت . ثم أتته فقال : أين ولي هذا الرجل ؟ فجاءوا به فقال : طلقها ففعل فقال عمر : تزوجي من شئت » رواه الأثرم والجوزجاني والدارقطني قال أحمد : « هو أحسنها يروى عن عمر ثمانية وجوه ثم قال : زعموا أن عمر رجع عن هذا هؤلاء الكذابون وقال من ترك هذا أي شيء يقول هو عن خمسة من الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن الزبير ؟ » (و) قال (في التنقيح) الأمة (كحرة وهو سهو) إذ الأمة إنما تساوي الحرة في التربص فقط لا في العدة بعده (ولا يفتقر الأمر إلى حاكم ليحكم بضرب المائة وعدة الوفاة والفرقة) لأنها مدة تعتبر لإباحة النكاح فلم تفتقر إلى الحاكم كعدة من

ارتفع حيضها ولم تدر ما رفعه فيكون ابتداء المدة من حين انقطع خبره (ولا) يفتقر الأمر (إلى طلاق ولي زوجها بعد اعتدادها) وهو قول ابن عمر وابن عباس وهو القياس (فلو مضت المدة والعدة تزوجت) من غير طلاق ولي ولا حاكم (وإذا حكم الحاكم بالفرقة أو فرغت المسدة نفذ الحكم) بالفرقة (في الظاهر) لأن عمر لما حكم بالفرقة نفذ ظاهراً ولو لم ينفذ لما كان في حكمه فائدة (دون الباطن) لأن حكم الحاكم لا يغير الشيء عن صفته في الباطن (فلو طلق الأول صح طلاقه لبقاء نكاحه) بدليل تخيره في أخذها لو رجع (وكذا لو ظاهر منها ونحوه) كما لو آلى أو قذفها (ولو تزوجت امرأته) أي المفقود (قبل) مضي (الزمان المعبر) للربص والعدة (ثم تبين أنه كان ميتاً أو أنه كان طلقها قبل ذلك بمدة تنقضي فيها العدة لم يصح النكاح) لأنها ممنوعة منه أشبهت المزوجة (وإذا تربصت) الأربع سنين (واعتدت) للوفاة (ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول قبل وطء الثاني ردت إليه) أي إلى الأول لأنها تبينا حياته أشبهه مالمو شهدت بينة بموته فكان حياً (ولا صدق على الثاني) لبطلان نكاحه لأنه صادف امرأة ذات زوج ، وتعود إلى الأول بالعقد الأول (وإن كان) عود الأول (بعده) أي بعد دخول الثاني بها (خير الأول بين أخذها) منه فتكون امرأته (بالعقد الأول ولو لم يطلق الثاني نصاً) لأن نكاحه كان باطلاً في الباطن (ويطأ) الأول (بعد عدته) أي عدة الثاني (وبين تركها مع الثاني) لقول عمر وعثمان وعلي وقضى به ابن الزبير ولم يعرف لهم مخالف فكان كالإجماع ، وإذا لم يخرها الأول كانت مع الثاني (من غير تجديد عقد) في الأشهر قاله في الرعاية ، لأن الصحابة لم ينقل عنهم تجديد عقد (واختار الموفق التجديد. انتهى) وهو القياس قال المنقح قلت : الأصح بعقد. انتهى .

لأننا تبينا بطلان عقده بمجيء الأول . ويحتمله قول الصحابة انتهى . وعلى ذلك فيحتاج إلى طلاق الأول كما في الرعاية ثم إلى انقضاء العدة ثم يجدد العقد (ويأخذ الأول) إذا تركها الثاني (قدر الصداق الذي أعطاها هو) أي الأول (من الثاني) لقضاء عثمان وعلي ولأن الثاني أتلف المعوض فرجع عليه بالعوض كشهود الطلاق إذا رجعوا فعلى ذلك إن لم يكن دفع الصداق لم يرجع عليها بشيء . وإلا رجع في قدر ما أقبض منه . (ويرجع الثاني على الزوجة بما أخذ منه) لأنه غرمه بسببها (فإن رجع الأول بعد موتها لم يرثها) لأنها زوجة الثاني ظاهراً (وإن رجع) الأول (بعد موت الثاني ورثته) لأنها زوجته

ظاهراً (واعتدت ورجعت إلى الأول) لعدم المعارض له . قال الشيخ تقي الدين : هي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً وترثه . ذكره أصحابنا ، وهل ترث الأول ؟ قال أبو جعفر ترثه وخالفه غيره . ومتى ظهر الأول فالفرقة ونكاح الثاني موقوفان ، فإن أخذها بطل نكاح الثاني حينئذ ، وإن أمضى ثبت نكاح الثاني انتهى * قلت وهذا مبني على الأول وأما على ما اختاره الموفق من تجديد العقد إذا تركها الأول فلا ينبغي أن ترث من الثاني ولا أن يرث منها لبطلان نكاحه بظهور حياة الأول (وأما من) أي المفقود الذي (انقطع خبره لغيبه ظاهراً السلامة كسفر تاجر في غير مهلكة وإباق العبد . و) السفر ل(طلب العلم والسياسة والأسر) عند من ليس عادته القتل (وسفر الفرجة ونحوه ، فإن امرأته تبرص تمام تسعين سنة من يوم ولد) لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر منها ، فإن فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم ذكره في التبرغيب ، نقله عنه في المبدع (ثم تعتد عدة الوفاة) لأنه قد حكم بموته (ثم تحل) للزواج (وتقدم في باب ميراث المفقود ، وإن كانت غيبته) أي الزوج (غير منقطعة) بأن كانت بحيث (يعرف خبره ويأتي كتابه فليس لامرأته لامرأته أن تتزوج إلا أن يتعذر الإنفاق عليها من ماله فلها الفسخ) بإذن الحاكم لتعذر الإنفاق عليها بالاستدانة وغيرها كما يأتي في النفقات ، فإن كان الزوج رقيقاً فنفقة زوجته على سيده فيعتبر تعذر الإنفاق عنه، و(لا) تفسخ (بتعذر الوطء إذا لم يقصد بغيبته الإضرار بتركه . فإن قصده فلها الفسخ به إذا كان سفره أكثر من أربعة أشهر) * قلت : مقتضى ماسبق إذا غاب فوق نصف سنة في غير غزو أو حج واجبين ، أو طلب رزق يحتاجه وطلبت قلوبه ولم يقدم . فلها الفسخ ، وإن لم يقصد المضارة ، وأما قصد المضارة فتفسخ إذا مضت الأربعة أشهر وطلبت الفيئة وأبي على ما تقدم في الإيلاء (ومن ظهر موته باستفاضة كأن تظاهرت الأخبار بموته أو) شهدت به (بينه فاعتدت زوجته للوفاة أبيع لها أن تتزوج) للحكم بموته (فإن عاد زوجها بعد ذلك فكالمفقود) إن كان قبل الدخول ردت إلى الأول ، وإن كان بعده فإنه (يخير زوجها) الأول (بين أخذها) من الثاني (و) بين (تركها) للثاني (وله الصداق) الذي أعطها هو يأخذه من الثاني ويرجع به الثاني عليها (وله) أي للزوج القادم أي (تضمنين البينة) التي شهدت بموته (ماتلف من ماله) لتسببها في إتلافه (وإن اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين أمره ، فلها النفقة من ماله مادام حياً) لقيام موجبها ، وهو الزوجية (فإن تبين أنه

كان (مات أو فارقها رجوع) بالبناء للمفعول ، أي رجوع الورثة فيما إذا مات أو رجوع هو فيما إذا فارق (عليهما بما بعد ذلك من النفقة) لانقطاع الزوجية (وإن ضرب لها) أي لامرأة المفقود (حاكم مدة للربص فلها فيها النفقة) لأنه لم يحكم بموته بعد و (لا) نفقة لها (في العدة) لأنه حكم بموته بعد مدة التربص فصارت معتدة للوفاة . والوجه الثاني لها النفقة قاله القاضي ، وهو نص أحمد ، لأن النفقة لا تسقط إلا بقيت الموت ، ولم يوجد ههنا . وكذا ذكر صاحب المغني والشرح وزاد أن نفقتها لا تسقط بعد العدة أيضاً لأنها باقية على نكاحه ما لم تتزوج أو يفرق الحاكم بينهما (وإن تزوجت) امرأة المفقود سقطت نفقتها (أو فرق الحاكم بينهما سقطت) النفقة لانقطاع الزوجية ظاهراً (فإن قدم الزوج بعد ذلك وردت إليه عادت نفقتها من حين الرد) كالناشز إذا عادت للطاعة (وإذا تزوج امرأة لها ولد من غيره ، وليس للولد وولد ولا ولد ابن ، ولا أب ، ولا جد وهي غير آيسة فمات) ولدها (اعتزلها الزوج وجوباً حتى تحيض) حيضة نصا (أو يتبين حملها) . روى عن علي وابنه الحسن ونحوه عن عمر والحسين بن علي والصعب ابن جثامة (لأن حملها يرثه) أي يرث ولدها لأنه أخوه لأمه ، وليس من يحجبه (فإن لم يفعل) أي الزوج بأن لم يعتزلها (وأتت بولد قبل ستة أشهر) وعاش (ورث) من ولد أمه لأنها تبينا أنه كان موجوداً حين موته (وإن أتت به بعدها) أي بعد ستة أشهر (من حين وطئها) الزوج (بعد موت الولد لم يرث) الحمل لاحتمال حملوته بالوطء (ومن طلقها زوجها) وهو غائب (أو مات عنها) زوجها (وهو غائب عنها فعدتها من يوم مات أو طلق) روى عن ابن عمر ، وابن عباس وابن مسعود رواه عنهم البيهقي كما لو كان حاضراً ، ولأن القصد غير معتبر في العدة بدليل الصغيرة والمجنونة ، وكما لو كانت حاملاً فوضعت غير عالمة بفرقة (وإن لم يجتنب ما تجتنبه المعتدة) لأن الاحداد الواجب ليس بشرط في العدة لظاهر النصوص (وإن أقر الزوج أنه طلقها من مدة تزيد على العدة إن كان فاسقاً أو مجهول الحال لم يقبل قوله في انقضاء العدة التي فيها حق الله) قاله في الاختيارات (وإن كان عدلاً غير متهم مثل أن كان غائباً فلما حضر أخبرها أنه طلق من كذا وكذا) قبل قوله لعدم التهمة . قال في الاختيارات : أنه المشهور عن أحمد (فتعدت من حين الطلاق كما لو قامت به بينة وعدة موطوءة بشبهة) كمتلفة . ذكره في الانتصار إجماعاً ، لأن الوطاء في ذلك من شغل الرحم ، ولحوق

النسب كالوطء في النكاح الصحيح (أو) أي وعدة موطوءة (بزنا كطاقة) لأنه
وطء يقتضي شغل الرحم كوطء الشبهة ، ولأنه لو لم تجب العدة لاختلط ماء الواطيء
والزوج فلم يعلم لمن الولد منهما (إلا أمة غير مزوجة) تستبرأ (بحيضة) لأن المقصود
العلم ببراءة الرحم من الحمل ، وذلك حاصل بالحيضة كما لو أراد سيدها بيعها بعد
وطئها (وإن وطئت زوجة) بشبهة أو زنا (أو) وطئت (سرية بشبهة أو زنا حرمت)
أي حرم وطؤها (حتى تعتد الزوجة) حرة كانت أو أمة (وتستبرأ الشريعة) خشية
اشتباه الأنساب واختلاط المياه (وله) أي الزوج أو السيد (الاستمتاع منهما) أي من
الزوجة والسرية (بما دون الفرج) كقبلة ولمس شهوة . لأن التحريم لغرض كالحليص .

فصل

وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد فرق بينهما

لأن العقد الفاسد وجوده كعدمه (وأتمت عدة الأول) لأن سببها سابق على الوطء
المذكور (ولا يحتسب منها) أي العدة (عدة مقامها) أي الموطوءة (عند الواطيء
الثاني) بعد الوطء بل ابتداءها من التفريق بينهما (وله) أي المطلق (رجعة رجعية في
مدة تنمة عدته) كما لو لم توطأ في الرجعة (ثم استأنفت العدة من الواطيء) لأن العديتين
من رجلين لا يتداخلان كالديتين (وإن كانت بائناً فأصابها المطلق) في عدتها (عمداً
فكذلك) أي تم العدة الأولى ثم تعتد من الوطء . لأنه وطء محرم لا يلحق فيه النسب .
ولأن العدة الأولى عدة طلاق والثانية عدة زنا فلم تدخل إحداهما في الأخرى لاختلاف
سببهما كالكفارات (وإن أصابها) مبيها في عدتها (بشبهة استأنفت العدة للوطء)
لأن الوطء قطع العدة الأولى وهو موجب للاعتداد للاحتياج إلى العلم ببراءة الرحم من
الحمل (ودخلت فيها بقية) العدة (الأولى) لأن الوطء بشبهة يلحق فيه النسب فدخلت
بقية الأولى في العدة الثانية (وإن وطئت امرأة) مزوجة (بشبهة) ثم طلقها زوجها رجعيًا
اعتدت له) أي للطلاق (أولاً) لقوته (ثم اعتدت للشبهة) ولا تتداخل العدة مع
اختلاف الواطئين كما تقدم (وكل معتدة من غير النكاح الصحيح كالزانية والمطوءة
بشبهة أو نكاح فاسد قياس المذهب تحريمها على الواطيء وغيره في العدة ، قاله الشارح .

وقال الموفق : والأولى حل على نكاحها لمن هي معتدة منه إن كان يلحقه نسب ولدها (كالموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد . لأن العدة لحفظ مائه وصيانة نسبه . ولا يصاب ماؤه المحترم من مائه المحترم ، ولا يحفظ نسبه عنه كالمطلقة البائن (وإلا) أي وإن لم يلحقه نسب ولدها كالمزني بها (فلا) تحل له في عدتها (وتقدم في المحرمات في النكاح) تحل له المعتدة منه إذا كان يلحقه نسب ولدها منه (إن لم يلزمها عدة من غيره) فإن لزوجها عدة من غيره ، فلا حتى تنقضي (وإن تزوجت) المرأة (في عدتها فنكاحها باطل) لقوله تعالى « وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ » (١) ولأن العلة إنما اعتبرت لمعرفة براءة الرحم لئلا يفضي إلى اختلاط المياه واشتباه الأنساب (ويجب أن يفرق بينهما) لأنهما أجنبيان (وتسقط نفقة الرجعية وسكناها عن الزوج الأول لنشوزها ولم تنقطع عدتها حتى يطأ الثاني) لأن العقد باطل ، لا تصير به المرأة فراشا ، وسواء علم بالتحريم أو جهله . فإذا دخل بها انقطعت العدة ، لأنها حينئذ صارت فراشا له (ثم إذا فارقها بنت علي عدتها من الأول) لأن حقه أسبق ، ولأن عدته وجبت عن وطء في نكاح صحيح (واستأنفت العدة) بعد ذلك (من الثاني) « ولا تتداخل العدة » رواه مالك والشافعي والبيهقي بإسناد جيد عن عمر وعلي ، ولا نعرف لهما مخالفاً في الصحابة . قاله في المبدع : ولأنهما حقان مقصودان لآدميين كالديتين (وإن أتت بولد من أحدهما عينا انقضت عدتها به) أي بوضعه (منه) أي ممن لحق به الولد (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة أقرآء ويكون الولد للأول عينا إذا ولدته للثاني ستة أشهر وعاش من وطء الثاني ويكون للثاني عينا إذا ولدته لثانيه ستة أشهر من وطئه ولثانيه ستة أشهر من وطء الثاني ولولد من بينونة الأول (منهنما) بأن أتت به لثانيه ستة أشهر من وطء الثاني (فالحق) الولد (بمن أحقوه به منهنما) لأن قولها في ذلك حجة (وانقضت عدتها به) لأنه لا يجوز أن يكون الحمل من إنسان والعدة من غيره (وإن ألحقته) القافة (بهما) أي الواطئين (لحق بهما وانقضت عدتها به منهنما) لأن الولد محكوم به لهما ، فتكون قد وضعت حملها منهنما (وإن نفتته) القافة (عنهنما) أي الواطئين (أو أشكل عليها أو لم يوجد قافة ونحوه) كما لو اختلفت قائفان اغتدت

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٥ .

(بعد وضعه بثلاثة قروء) لأنه إن كان من الأول فقد أتت بما عليها من عدة الثاني .
وإن كان من الثاني فعليها أن تكمل عدة الأول ليسقط الفرض بيقين . وعلم مما سبق
أنها إذا ولدت لدون ستة أشهر من وطء الثاني ، ولأكثر من أربع سنين من فراق
الأول . لم يلحق بواحد منهما ولا تنقضي عدتها به منه ، لأننا نعلم أنه من وطء آخر
(ولثاني أن ينكحها بعد انقضاء العدتين) وهو قول علي . وروى عن عمر أنه رجع إليه .
رواه البيهقي بإسناد جيد . وكما لو زنى بها . وآيات الإباحة عامة . وقال الشافعي :
له نكاحها بعد قضاء عدة الأول ، لأن العدة إنما شرعت لحفظ النسب وصيانة للماء
والنسب لاحق به ، أشبه ما لو خالها ثم نكحها في عدتها . قال في المغني : وهذا قول
حسن موافق للنظر (فإن وطئ رجلا امرأة بشبهة أو زنا فعليها عدتان لهما) لقول
عمر وعلي . ولأنهما حقان مقصودان لآدميين ، فلا يتداخلان كالدينين واختار ابن
حمدان إذا زنيا بها تكفيها عدة ، وجزم بمعناه في المنتهى . قال في التنقيح : هو
أظهر . قال في شرح المنتهى : في الأصح ، لعدم لحوق النسب فيه فيبقى القصد للعلم
ببراءة الرحم ، وعلى هذا عدتها من آخر وطء والأول قدمه في المبدع والتنقيح وهو
مقتضى المقنع (وإذا تزوج معتدة) من غيره (وهما) أي العاقد والمعقود عليها
(عالمان بالعدة) قلت : ولم تكن من زنا (و) عالمان (بتحريم النكاح فيها) أي العدة
(ووطئها فيها) أي العدة (فهما زانيان عليهما حد الزنا ولا مهر لها) لأنها زانية
مطاوعة ولا نظر لشبهة العقد ، لأنه باطل مجمع على بطلانه فلا أثر له بخلاف المعتدة
من زنا ، فان نكاحها فاسد والوطء فيه حكمه حكم وطء الشبهة ، للاختلاف في
وجوبها . ومحل سقوط مهرها (إن لم تكن أمة) فان كانت أمة لم يسقط ، لأنه لسيدتها
فلا يسقط بمطاوعتها (ولا يلحقه النسب) لأنه من زنا (وإن كانا) أي الناكح والمنكوحه
(جاهلين بالعدة أو) جاهلي (التحريم ثبت بالنسب وانتفى الحد ووجب المهر) لأنه
وطء شبهة (وإن علم هو دونها فعليها الحد) للزنا (و) عليه (المهر) بما نال من
فرجها لأنها زانية مطاوعة (وإن علمت هي دونه فعليها الحد ولا مهر لها) إن كانت
حرة ، لأنها زانية مطاوعة (ويلحقه النسب) لأنه وطء شبهة .

فصل

وإن طلقها

الزوج (واحدة) رجعية (فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية بنت علي ما مضى من العدة) لأنهما طلاقان لم يتخللها وطء ولا رجعة أشبها الطلقتين في وقت واحد (وإن راجعها ثم طلقها بعد دخوله بها أو قبله استأنفت العدة) لأنه طلاق في نكاح صحيح ووطيء فيه كما لو لم يتقدمه طلاق كـ (نفسخها) النكاح (بعد الرجعة بعق) تحت عبد (أو غيره) أي غير العتق كفسخها لعنة أو اعسار لأن موجب الفسح في العدة موجب الطلاق فكان حكمه حكمه وإن وطئها في عدتها حصات به الرجعة كما تقدم فإذا طلقها استأنفت (وإن طلقها بائناً ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بنت علي ما مضى) لأنه طلاق من نكاح لا دخول فيه فلا يوجب عدة كما لو لم يتقدمه نكاح .

فصل

ويلزم الاحداد

وهو المنع إذ المرأة تمنع نفسها مما كانت تتهياً به لزوجها من تطيب وتزين ، يقال أحدثت المرأة احدادا فهي محدة . وحدثت تحد بالضم والكسر فهي حادة ، وسمي الحديد حديدا للامتناع به أولا متناعه على من يحاوله (في العدة كل متوفي عنها فقط في نكاح صحيح) لحديث أم عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تَحْدِ الْمَرْأَةُ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا تَحْدُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِيلُ وَلَا تَدَسُّ طَبِيًّا » متفق عليه . والعصب بفتح العين واسكان الصاد المهملتين نوع من البرد يصبغ غزله ثم ينسج . قاله القاضي ، وقال في الشرح الصحيح أنه نبت يصبغ به الثياب (ويباح) الاحداد (لبائن) كالمطلقة ثلاثاً والمختلعة بالاجماع ، ذكره في المبدع لكن لا يسن ،

قاله في الرعاية ولا يجب لظاهر الاحاديث ، ولأن الاحداد في عدة الوفاة لاظهار الأسف على فراق زوجها وموته فاما البائن فانه فارقتها باختياره وقطع نكاحها فلا معنى لتكايدها الحزن عليه ، ولأن المتوفي عنها لو أتت بولد لحق الزوج وليس له من ينفيه فاحتيط عليها بالاحداد لئلا يلحق بالميت من ليس منه بخلاف المطلقة البائن وكالرجعية (ويحرم) الاحداد (فوق ثلاث على ميت غير زوج) للخبر (ولا يجب) الاحداد على متوفي عنها (في نكاح فاسد) لأنه ليس بزواج وفي الجامع المنصوص : يلزم الاحداد في نكاح فاسد (والمسلمة والذمية والمكفلة وغيرها فيه) أي الاحداد (سواء) لعموم الأدلة ، وغير المكفلة يجنبها وليها ما يجب على المكفلة تجنبه (وهو) أي الاحداد (اجتناب ما يدعو إلى جماعها ويرغب في النظر إليها ويحسنها من زينة) أي ما يترين به (وطيب) للاخبار الصحيحة ، ولأنه يحرك الشهوة ويدعو إلى المباشرة (ولو) كان الطيب (في دهن كدهن وردو) دهن (بنفسج و) دهن (ياسمين و) دهن (بان ونحوه) كدهن زئبق ، لأنه طيب (لكن لها أن تجعل في فرجها طيباً إذا اغتسلت من الحيض ولا بأس بدهن غير مطيب كزيت وشيرج) بفتح الشين لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم عطية «ولا تمس طيباً إلا عند أدنى طهرها إذا طهرت من حيضها بنبذة من قسط أو أظفار» متفق عليه لأنه ليس بطيب (و) لا بأس به (صبر في غير وجه وسمن ويحرم) على المتوفي عنها (ان تختضب) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة «ولا تختضب» ولأنه يدعو إلى الجماع أشبه الحل بل أولى (وإن تخمر وجهها وأن تبيضه باسفيداج العرائس) لأنها انما منعت منه في الوجه ، لأنه يصفره فيشبه الخضاب (وإن تجعل عليه) أي الوجه (صبراً) بكسر الباء (بصفرة) فيشبه الخضاب قال في الفروع فيتوجه واليدين (وان تنقش وجهها وأن تختضب وجهها وما أشبه ذلك مما يحسنها) ويدعو إلى جماعها (وإن تكتحل بأتمد ولو كانت سوداء) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أم عطية «ولا تكتحل» ولأنه أبلغ في الزينة (إلا إذا احتاجت) للاتمد (للتداوي فتكتحل) به (ليلاً وتمسحه نهاراً) قدمه في المبدع وغيره (ويباح) لها اكتحال (بتوتيا وعمزروت ونحوهما) لأنه لا زينة فيه (كتنظيف وتقليم أظفار وبتف ابط وحلق شعر مندوب أخذه) كعانة (واغتسال بسدر وامتشاط ودخول حمام) لأنه ليس منصوصاً عليه ولا في معنى المنصوص (ويحرم عليها الثياب المصبغة للحسين كالمصفر والمزعفر والأحمر والأزرق والأخضر المصافين والأصفر

والمطرز) لقوله صلى الله عليه وسلم « وَلَا تَلْبَسْ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ »
 وفي حديث أم سلمة « وَلَا تَلْبَسِ الْمُعْصَمَرِ مِنَ الثِّيَابِ وَلَا لِيَشَقَّ » (و) يحرم
 عليها (الحلى كله حتى الخاتم والحلقة) سواء كان من ذهب أو فضة ، لعموم النهي
 (وما صبغ غزله ثم نسج فكمصبوغ بعد نسجه) إذ لا دخل لذلك في التحسين وعدمه
 (ولا يحرم الأبيض وإن كان حسنا ولو) كان الأبيض (حريراً) لأن حسنه من أصل
 خلقته فلا يلزم تغييره . قال في المدع وظاهره ولو كان معداً للزينة وفيه وجه (ولا
 الملون لدفع الوسخ كالكحلى والأسود الأخضر المشبع) لأن الصبغ لدفع الوسخ لا
 يحسنه ، لأنه ليس بزينة (ولا) يحرم عليها (نقاب) خلافاً للخرقي ، لأنه ليس في
 معنى المنصوص عليه وقياس المعتدة بالمحرمة مردود بأن المحرمة يحرم عليها لبس القفازين
 ويباح لها سائر الثياب ولا كذلك المعتدة (ويجوز لها) في عدة الوفاة (التزين في
 الفرش والبسط والستور وأثاث البيت ، لأن الاحداد في البدن لا في الفرش ونحوه)
 لأنه غير منصوص عليه فيها .

فصل

وتجب عدة الوفاة في المنزل الذي وجبت

العدة (فيه وهو) المنزل (الذي مات فيه زوجها وهي ساكنة فيه) روى عن
 عمر وابنه وابن مسعود وأم سلمة وغيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لفريضة « اسْكُنِي
 فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ فَأَعْتَدْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَلَمَّا
 كَانَ عُمَانُ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلْتَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ »
 رواه مالك وأحمد وأبو داود وصححه الترمذي (سواء كان) المنزل (لزوجها أو)
 كان (بإجارة أو عارية إذا تطوع الورثة بإسكانها فيه أو) تطوع به (السلطان أو) تطوع
 به (أجنبي) لعموم ما سبق (وان انتقلت) المعتدة (إلى غيره) أي غير المنزل الذي
 وجبت فيه العدة (لزمها العود إليه) لتقضي عدتها به لما تقدم (إلا أن تدعو الضرورة
 إلى خروجها منه بأن يحولها مالك) المنزل منه (أو تحشى على نفسها من هدم أو غرق
 أو عدو أو غير ذلك كخروجها لحق) عليها (أو) لكونها (لا تجد ما تكثري به)

فنتقل لأنها حالة عذر (أو لا تجرد) ما تكثر به (إلا من مالها) لأن الواجب عليها السكنى لا تحصيل المسكن (وفي المغني وغيره أو يطلب منها فوق أجرته فنسقط السكنى وتسكن حيث شاءت) لأن الواجب سقط بخلاف نقل الزكاة، لأن القصد نفع الأقرب ولو اتفق الوارث والمرأة على نقلها لم يجوز، لأن السكنى هنا حق لله تعالى بخلاف سكنى النكاح (ولا سكنى لها) أي المتوفى عنها (ولا نفقة في مال الميت ولا على الورثة إذا لم تكن حاملاً) لأن ذلك يجب للمسكين والاستمتاع وقد فات ويأتي في النفقات (ولهم) أي الورثة (أخرجها لأذاها) لهم بالسب أو غيره وطول لسانها، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك (ولا تخرج) المعتدة من مسكن وجبت فيه (ليلاً ولو لحاجة) لما روى مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تَحَدَّثُنَّ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ التَّوَمَّ فَلَتَّاتِ كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى بَيْتِهَا» ولأن الليل مظنة الفساد (بل) تخرج ليلاً (لضرورة) كأنهدام المنزى (ولها) أي المعتدة (الخروج نهاراً لحوائجها) من بيع وشراء ونحوهما (فقط) فلا تخرج لغير حاجة وتخرج لحاجتها (ولو وجدت من يقضيها لها) لا لحوائج غيرها (وليس لها المبيت في غير بيتها) فغير مجاهدة (فلو تركت الاعتداد) وفي نسخ الاحداد (في المنزل أو لم تحد عصمت) لمخالفتها الأوامر (وتمت العدة بمضي الزمان) كيف كانت كالصغيرة (والامة كالحرة في الاحداد والاعتداد في منزلها) لعموم الخبر (إلا أن سكنها في العدة كسكنها في حياة زوجها والسيد امساكها نهاراً) للخدمة (ويرسلها ليلاً) لتبيت بمسكن الزوج (فان أرسلها ليلاً ونهاراً اعتدت زمانها كله في المنزل) الذي مات زوجها به لاسقاط السيد حقه فزال المعارض (والبلوية كالحضرية) في لزوم الموضع الذي مات زوجها وهي به (فان انتقلت الحلة انتقلت معهم) للضرورة (وان انتقل غير أهل المرأة لزمها المقام مع أهلها) لعدم الحاجة إلى انتقالها (وان انتقل أهلها انتقلت معهم) للحاجة (إلا أن يبقى من الحلة مالا تخاف على نفسها معهم فتخير بين الإقامة) لتعتد بمحل زوجها (و) بين (الرحيل) معهم (وإن هرب أهلها فخافت) على نفسها (هربت معهم) للحاجة (فان أمنت أقاتت لقضاء العدة في منزلها) لعدم الحاجة إلى الانتقال (وان مات صاحب السفينة وامرأته فيها) أي السفينة (ولها مسكن في البر فكمتافرة في البر) على ما يأتي تفصيله (وإن لم يكن لها مسكن سواها) أي السفينة (وكان لها فيها بيت يمكنها المسكن فيه بحيث لا تجتمع مع

الرجال وأمكنها المقام فيه) أي في مسكنها بالسفينة (بحيث تأمن على نفسها ومعها
محرّمها لزمها، أن تعتد) لأنه كالمنزل الذي مات زوجها وهي به (وإن كانت) السفينة
راضية وليس معها محرّم أو لا يمكنها الإقامة فيها إلا بحيث تختلط مع الرجال لزمها
الانتقال عنها إلى غيرها) لتعذر الإقامة بها عليها (وإذا أذن للمرأة زوجها في النقلة
من بلد إلى بلد أو) في النقلة (من دار إلى دار فمات) الزوج (قبل خروجها من
الدار أو للبلد قبل نقل متاعها من الدار أو بعده لزمها الاعتداد في الدار) لأنها مقيمة
بعد والاعتداد في منزل الزوج واجب (وإن مات) الزوج (بعد انتقالها إلى) الدار
(الثانية اعتدت فيها) لأنها منزلها التي مات زوجها وهي فيها (وكذلك إن مات)
الزوج (بعد وصولها إلى البلدة الآخر) فإنها تعتد بها ، لأنها محل إقامتها (وإن مات)
الزوج (وهي بين الدارين أو البلدين خیرت بينهما) لتساويهما ، ولأن في وجوب
الرجوع مشقة (وإن سافر) الزوج (بها) أي بزوجه (لغير النقلة فمات) الزوج
في الطريق قريباً وهي دون مسافة القصر لزمها العود) لأنها في حكم الإقامة (وإن كان)
بعدها (فوقها) أي فوق مسافة القصر (خیرت بين البلدين) لتساويهما وكل موضع
يلزمها السفر فهو مشروط بوجود محرّم يسافر معها للخبر (وإذا مضت) المعتدة (إلى
مقصدها فلها الإقامة حتى تقضي ما خرجت إليه وتقضي حاجتها من تجارة أو غيرها)
وفعلاً للخروج والمثقة (وإن كان خروجها للنزهة أو زيارة ولم يكن) الزوج قبل موته
(تغسلها مدة أقلمت ثلاثاً) أي ثلاث ليال بأبامها ، لأنها مدة الضيافة (وإن كان)
محل موته (قدر لها مدة فلها إقامتها) استصحاباً للإذن (فاذا مضت مدتها) التي قدرها
لها أو الثلاث إذا لم يكن قدر لها مدة (أو قضت حاجتها) إذا كان السفر لحاجة (ولم
يمكنها الرجوع لخوف أو غيره) كعدم محرّم إذا كانت مسافة قصر (أتمت العدة في
مكانها) للتعذر (وإن أمكنها الرجوع لكن لا يمكنها الرجوع إلى منزلها حتى تقضي)
العدة ليكون للسفر يستوعب ما بقي منها (لزمها الإقامة في مكانها) حتى تقضي عدتها
(وإن كانت تصل) إلى منزلها (وقد بقي منها) أي العدة (شيء لزمها العود لتأتي به
في مكانها . وإن أذن لها) زوجها (في الحج أو كانت) حاجتها (حجة الإسلام فأحرمت
به ثم مات فخشيت فوات الحج) إن فعلت (مضت في سفرها) لأنها عبادتان استوتا
في الوجوب وضيقت للوقت فوجب تقديم الأسبق منهما كما لو سبقت العدة ولأن الحج

أكد لأنه أحد أركان الإسلام والمشقة بتفويته تعظم فوجب تقديمه (وإن لم تخش) فوات الحج (وهي في بلدها أو قريبة) منها أي دون مسافة القصر ، و (يمكنها العود أقامت لتقضي العدة في منزلها) لأنه أمكنها الجمع بين الحقيين من غير ضرر بالرجوع فلم يجوز إسقاط أحدهما ، ولأنها في حكم المقيمة (وإلا) أي وإن لم تكن في بلدها ولا قريبة منه ، أو لم يمكنها العود (مضت في سفرها) لأن في الرجوع عليها حرجاً ومشقة ، وهو منتف شرعاً (ولو كان عليها حجة الإسلام فعات) زوجها (لزمتهما العدة في منزلها وإن فاتها الحج) لأن العدة في المنزل تفوت ولا بدل لها ، والحج يمكن الإتيان به بعدها (وإن أحرمت قبل موته أو بعده وأمکن الجمع بينهما بأن تأتي بالعدة في منزلها وتحج لزمها العود ولو تباعدت) لأنه أمكنها الجمع بين الواجبين من غير ضرر ، وقيده في شرح المنتهي بما إذا كان قبل مسافة القصر ، لكن ما ذكره المصنف ظاهر المنتهي وغيره (وإن لم يمكن) الجمع (قدمت مع البعد الحج) لأنه وجب بالإحرام وفي منعها من تمام سفرها ضرر عليها بتضييع الزمان والنفقة ومنع أداء الواجب ، فلا يجب الرجوع لذلك (ومع القرب) بأن كانت دون مسافة قصر قدمت (العدة) لأنها في حكم المقيمة (كما لو لم تكن أحرمت) وتحلل بفوت الحج بعمرة وحكمها في القضاء حكم من فاته الحج وإن لم يمكنها السفر فهي كالمحصر ، ذكره في الشرح (ومتى كان عليها في الرجوع خوف أو ضرر فلها المضي في سفرها كالبعيدة) للحرج (ومتى رجعت وبقي عليها شيء منها) أي العدة (أتت به في منزل زوجها) لأنه الواجب وقد زال المزاحم .

فصل

وتعتد بائن حيث شاءت من بلدها في مكان مأمون

ولا يجب عليها العدة في منزله (١) لما روت فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها بشيء فسخطته . فقالت : والله ما لك عليها

(١) بالرجوع إلى شرح المنتهي وجدت الحديث هكذا (طلقني زوجي ثلاثاً فأذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعتد في أهلي) .

من شيء . فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها : « لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ وَلَا سَكْنَى وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدِي عِنْدَ أُمِّ شَرِيكٍ ثُمَّ قَالَ : تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي . إِعْتَدِي فِي بَيْتِ أُمِّ كَلْثُومٍ » متفق عليه .

ولإنكار عمر وعائشة ذلك يجاب عنه . والمستحب إقرارها بمسكنها ، لقوله تعالى : « لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ » (١) الآية (ولا تسافر) قبل انقضاء عدتها لما فيه من التبرج والتعرض للريبة (ولا تبیت إلا في منزلها) أي المكان المأمون الذي شاءت (وجوبا) لما تقدم (فلو كانت دار المطلق متسعة لهما ، وأمکنها السكني في موضع منفرد كالحجرة وعلو الدار وبينهما باب يغلق وسكن الزوج في الباقي جاز) لأنه لا محلور فيه (كما لو كانا حجرتين متجاورتين وإن لم يكن بينهما باب مغلق ، ولها موضع تستر فيه بحيث لا يراها) مبينها (ومعها محرم تتحفظ به جاز أيضاً) فان لم يكن معها محرم لم يجز إذن (ولو غاب من لزمته السكني لها) أي لزوجته أو مطلقته الرجعية أو البائن الحامل ونحوها (أو منعها منها) أي من السكني الواجبة عليه (أكثره الحاكم من ماله) إن وجد له مالا (أو اقترض عليه) ما تسكن به إن لم يجد له مالا ، لقيامه مقام الغائب والممتنع (أو قرض) الحاكم (أجرته) أي أجره ما وجب على الغائب من المسكن لتأخذ منه إذا حضر نظير ما فرضه (وإن أكثرته) أي أكثرت من وجبت لها السكني مسكناً (بإذنه) أي إذن من وجبت عليه (أو) ؛ (إذن حاكم أو) أكثرته (ببلونهما للعجز عن إذنه) أي إذن أحدهما (رجعت) عليه بنظير ما أكثرت به كما لو قام بذلك أجنبي بنية الرجوع (ومع القدرة) على استئذان الحاكم (إن نوت الرجوع رجعت) كمن قام عن غيره بواجب (ولو سكنت ملكها) مع غيبة من وجبت عليه السكني أو امتناعه (فلها أجرته) لأنه يجب عليه إسكانها فوجبت عليه أجرته (ولو سكنته) مع حضوره وسكوته (أو أكثرت مع حضوره وسكوته فلا أجره لها) لأنه ليس بممتنع ولا غائب ولا آذن كما لو أنفق على نفسه من لزمته غيره نفقته في مثل هذه الحالة (وليس له الخلوة مع امرأته البائن) لأنها أجنبية منه (إلا) إذا خلا بالبائن (مع زوجته أو أمته أو محرم أحدهما) أي المبين أو المبانة كان حلالها مع أمه أو أمها (وإن أراد) المبين (إسكان البائن في منزله أو غيره مما يصلح لها تحصيلنا لفراشه ولا محذور

(١) سورة الطلاق الآية : ١ .

فيه لزمها ذلك) لأن الحق له فيه وضرره عليه فكان إلى اختياره كسائر الحقوق (ولو لم تلزمه نفقة كمعتدة لشبهه أو نكاح فاسد أو مستبرأة بعق) فيلزمهن السكني إذا طلبها الواطيء والسيد مع انه لا يلزمها اسكانهن (وحكم الرجعية في العدة حكم المتوفي عنها في لزوم المنزل) لقوله تعالى «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ» (١) وسواء أذن لها الزوج في الخروج أو لم يأذن لأن ذلك من حقوق العدة وهي حق لله تعالى فلا يملك الزوج اسقاط شيء من حقوقها كما لا يملك اسقاطها انتهى .

بَاب

الاستبراء

بالمطلب براءة الرحم كالاستعطاء طلب الاعطاء وخص بالأمة للعلم ببراءة رحمها من الحمل والحرة وان شاركت الأمة في ذلك فهي مفارقة لها في التكرار فلذلك يستعمل فيها لفظ العدة (وهو) تربص فيه (قصد علم براءة رحم ملك يمين) من قن ومكاتبه وأم ولد ومدبرة (حدوثا) أي عند حدوث الملك بشراء أو هبة أو ارث أو وصية أو نحوها (أوزوالا) أي عند ارادة زوال الملك ببيع أو هبة أو عتق أو زوال استمتاعه كمالو أراد تزويجها وقوله (من حمل غالباً) متعلق ببراءة. وعلم منه أنه قد يكون تعبدا (باحد ما يستبرأ به) من وضع الحمل أو حيضة أو شهر أو عشرة وتأتي مفصلة آخر الباب ، ويجب الاستبراء في ثلاثة مواضع : أحدها (إذا ملك ولو طفلا أمة ببيع أو هبة أو ارث أو سبي أو وصية أو غنيمة أو غير ذلك) بأن أخذها عوضا في اجارة أو جعالة أو خلع أو صلح (لم يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها بقبلة و) لا (نظر لشهوة ولا بما دون فرج بكرا كانت أو ثيبا صغيرة يوطأ مثلها أو كبيرة ممن تحمل أو ممن لا تحمل حتى يستبرأها) لحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «لَا تُوْطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا غَيْرَ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ» رواه أحمد وأبو داود والبيهقي باسناد جيد وفيه شريك القاضي ، وعن رويغ بن ثابت

(١) سورة الطلاق الآية : ١ .

مرفوعاً « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْفِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ »
رواه أحمد والترمذي وأبو داود واسناده حسن ، قاله في المبدع . وقال أحمد « بلغني
أن العذراء تحمل » ولأن علمه يفضي إلى اختلاط المياء واشتباه الانساب (وسواء
ملكها من صغير أو كبير أو رجل أو امرأة أو محبوب أو) كان ملكها (من رجل
قد استبرأها) قبل البيع (ثم لم يطأها) فليس للمشتري وطؤها حتى يستبرأها لعموم ما
سبق ، ولأن الحكم منوط بالمظنة ، ولأنه يجب للملك المتجدد وذلك موجود في كل واحد
منها ، ولأنه يجوز أن تكون حاملا من غير البائع فوجب استبرأؤها كالمسبية من امرأة
(وان اشترى غير مزوجة فاعتقها قبل استبرأها لم يصح تزوجه بها قباها) أي قبل
الاستبراء ، لأن النكاح يراد للوطء وهو حرام ، ويروى أن الرشيد اشترى جارية
فافتاه أبو يوسف أن يعتقها ويتزوجها ويطأها . قال الامام أحمد « مَا أَعْظَمَ هَذَا
أَبْطَلُوا الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ . فَاِنْ كَانَتْ حَامِلًا كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ وَهَذَا لَا يَدْرِي
أَهِيَ حَامِلٌ أَمْ لَا . مَا أَسْمَحَ هَذَا » (ولغيره) أي غير المشتري (نكاحها قبل
الاستبراء مع الرق والعق إن كان البائع ما وطئ أو وطئ ثم استبرأ) لأنها ليست
فراشا فلم تتوقف على ذلك والفرق بين المشتري وغيره أن المشتري لا يحل له وطؤها بملك
اليمن فكذا النكاح ، لأنه يتخذ حيلة لأبطال الاستبراء والحيل كلها خداع باطلة
(ولا يجب استبراء الصغيرة التي لا يوطأ مثلها) لأن سبب الاباحة متحقق وليس على
تحريمها دليل فانه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص ولا يراد الرحم ولا يوجد
الشغل في حقها (ولا) يجب الاستبراء (بملك انثى من انثى) لأن المرأة لا استبراء عليها
بتجدد ملكها (وإن اشترى زوجته) حلت بغير استبراء ، لأنها فراشه (أو عجزت
مكاتبته) وعادت للرق حلت بغير استبراء ، لأنه لم يزل ملكه (أو فكأتمته من الرهن)
حلت بغير استبراء بلا خلاف (أو أسلمت أتمته المجوسية والمرتدة أو الوثنية التي حاضرت
عنده أو كان هو المرتد وأسلم) حلت بغير استبراء ، لأن الملك لم يتجدد بالاسلام ولا
أصاب واحدة منهن وهي غيره فلم يلزمه استبراء أشبه ما لو أحلت المحرمة من امائه
(أو اشترى مكاتبه من ذوات محارمه) أي المكاتب (فحضر عنده ثم عجز) المكاتب
حللن للسيد بغير استبراء ، لأنه يصير حكمهن حكم المكاتب ان رق رفقن وان عتق
عتقن والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم (أو زوج السيد أتمته ثم طلقت قبل الدخول)

حلت للسيد بغير استبراء لأنه لم يتجدد له ملك ولم يصبها الزوج (أو اشترى عبده التاجر
 أمة) استبرأها العبد (ثم أخذها سيده حلت) لسيدة (بغير استبراء) لأن ملكه ثابت
 على ما في يد عبده (لكن يستحب) الاستبراء (فيه) ما إذا ملك (الزوجة ليعلم هل
 حملت في زمن الملك أو غيره) وهو النكاح وإذا تبين حملها فله وطؤها لزوال الاشتباه
 ومتى ولدت لسته أشهر فأكثر من ملك فأم ولد ولو أنكر الولد بعد أن يقر بوطنها
 (وإن كان ما اشتراه المكاتب من غير ذوات محارمه بعد أن حاضت عنده) أي المكاتب
 (وأخذها السيد لعجزه لزمه الاستبراء) لأنه ليس للسيد ملك على ما في يد مكاتبه ،
 ولأنه تجدد له ملك (وإن وطىء المشتري الجارية) التي يلزمه استبرأؤها (وهي حامل
 حملا كان موجودا حين البيع من غير البائع انقضى استبرأؤها بوضعه) كما لو لم
 يطأها ، وإن كان الحمل من البائع فالبيع باطل ، لأنها أم ولد (قال) الامام (أحمد
 ولا يلحق) الولد (بالمشتري ولا يبيعه ولكن يهتبه لأنه قد شرك فيه ، لأن الماء يزيد
 في الولد انتهى . ويحرم وطء مستبرأة) من غيره (زمن استبرأؤها) لما تقدم (فان فعل)
 أي وطىء المستبرأة (لم ينقطع) الاستبراء (به) أي بالوطء لأنه حتى عليه فلا يسقط
 بعدوانه (وتبني على ما مضى) من الاستبراء (فان حملت قبل الحيضة استبرأت بوضعه)
 لأنها ذات حمل (وان أحبلها فيها وقد ملكها حائضا فكذلك) أي استبرأت بوضعه
 لأن الحيضة التي ملكها فيها لا يحتسب لها بها (و) ان أحبلها (في حيضه ابتدأتها عنده
 تحل في الحال لجعل ما مضى) من الدم قبل الحمل (حيضة) فيحصل بها الاستبراء
 (وإن وجد استبراء مشتري ونحوه) كتهب (في يد بائع ونحوه) كواهب بان باعها أو
 وهبها ثم حاضت في يده قبل تسليمها (أو) حاضت في (يد وكيله) أي وكيل المشتري
 ونحوه (بعد الشراء) ونحوه (وقبل القبض أجزاء) الاستبراء ، لأن الملك انتقل إليه
 قبل القبض فقد حصل الاستبراء في ملكه (ولا يكون استبراء إلا بعد ملك المشتري لجميع
 الامة فلو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحتسب الاستبراء إلا من حين ملك باقيها) لأنه
 وقت حصولها كلها في ملكه (وإن باع أمته أو وهبها ونحوه) بان صالح بها أو أصدقها
 أو خالع عليها (ثم عادت إليه بفسخ) لخيار أو عيب أو إقالة (أو غيره) أي غير
 الفسخ كما لو عادت إليه ببيع أو هبة ونحوها (حيث انتقل الملك وجب استبرأؤها
 ولو قبل القبض) لأنه تجدد ملك سواء كان المشتري لها ونحوه رجلا أو امرأة (إن

افتراقاً) أي البائع والمشتري أو نحوهما (والا) أي وإن لم يفترقا (فلا يجب) الاستبراء (وتقدم في الاقالة) وهذا وجه وتقدم هناك ما فيه ، قال في شرح المنتهى «ولو قبل تفرقهما عن المجلس على الاصح» يعني يجب الاستبراء (وبكفي استبراء زمن خيار المشترى) لانتقال الملك إليه بمجرد البيع (وإن اشترى أمة مزوجة فطلقها الزوج قبل الدخول وجب استبرائها) نص عليه وقال هذه حيلة وضعها أهل الرأي لا بد من استبرائها لانه تجديد ملك وكما لو لم تكن زوجة ولان اسقاطه هنا ذريعة إلى اسقاطه في حق من أراد اسقاطه بأن يزوجه عند بيعها لم يطلقها زوجها بعد تمام البيع والحيل حرام ، وكذا لو اشترى مطلقة قبل الدخول (أو ملكها) المشتري ونحوه (معتدة) من وفاة وطلاق أو غيرها (أو زوج أمته ثم طلقت بعد الدخول واعتقت في العدة لم يجب استبراء اكتفاء بالعدة) لان براءتها تعلم بها (وإن كانت الامة لرجلين فوطئها ثم باعها لرجل آخر أجزاءه استبراء واحد) لانه يعلم به براءة رحمها (وإن اعتقاها لزمها استبرا آن لان الاستبراء كالعدة يتعدد بتعدد الواطئ بشبهة والوطئ فيه وجد من اثنين بخلاف مسألة المشتري فانه معلل بتجديد الملك والملك واحد)

فصل

الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها الاستبراء ما أشار إليه بقوله (وإن وطئ أمته ثم أراد تزويجها أو بيعها لم يجز) له ذلك (حتى يستبرئها) أما إذا أراد تزويجها فلأن الزوج لا يلزمه استبراء فيفرضي إلى اختلاط المياه واشتباها الانساب وأما إذا أراد بيعها فلأن عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جارية له كان يطؤها قبل استبرائها ، ولانه يجب على المشتري لحفظ مائه فكذلك البائع (فلو خالف وفعل) بان تزوجه أو باعها قبل استبرائها (صح البيع) لان الأصل عدم الحمل (دون النكاح) فلا يصح قبل الاستبراء كالمعتدة والفرق بين البيع والنكاح ان النكاح لا يبرأ الا للاستمتاع فلا يجوز الا فيمن تحل له ولهذا لا يصح تزويج معتدة ونحوها ، والبيع يبرأ لغير ذلك فصح قبل الاستبراء ولهذا صح في عدة المحرمات ووجب الاستبراء على المشتري (وإن لم يطأ) البائع الامة لم يلزمه استبرائها إذا أراد بيعها أو نكاحها لعدم موجب (أو كانت

آيسة لم يلزمه استبرؤها إذا أراد بيعها) عند الموق والشارح . قال في المبدع : الأولى انه لا يجب في الآيسة لان علة الوجوب احتمال الحمل وهو بعيد والأصل عدمه انتهى . لكن أكثر الاصحاب لم يفرقوا بين الآيسة وغيرها (لكن يستحب) استبراء الآيسة على القول بعدم وجوبه خروجاً من الخلاف (وإذا اشترى جارية فظهر بها حمل لم تخل من خمسة أحوال : أحدها أن يكون البائع أقر بوطنها عند البيع أو قبله وأتت بولد لولد ستة أشهر ، أو يكون البائع ادعاه) أي الولد (وصدقه المشتري فهو) أي الولد (ابن للبائع وتصير أم ولد له والبيع باطل) لأنها أم ولد (الثاني ان يكون أحدهما) أي البائع أو المشتري (استبرأ) الجارية (ثم أتت بولد لاكثر من ستة أشهر من حين وطئها المشتري فالولد له) أي لا حق بالمشتري (والجارية أم ولد له) أي للمشتري للحق الحمل به (الثالث أتت به لاكثر من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما لها ولاقل من ستة أشهر منذ وطئها المشتري فلا يلحق) الولد بواحد منهما ويكون الولد (ملكاً للمشتري ولا يملك فسخ البيع) لأن الحمل تجدد في ملكه ظاهراً (فان ادعاه) أي الولد (كل واحد منهما) أنه ولده (فهو للمشتري) حيث أتت به لسته أشهر فاكتر منذ وطئها عملاً بالظاهر لأنها فراشه وإن (ادعاه البائع وحده فصدقه المشتري) ان الولد له (لحقه) نسبه لان الحق لا يعدوهما وقد تصادقا عليه (وكان البيع باطلاً) لأنها أم ولد (وإن أكذبه) المشتري في دعواه الولد (فالقول قول المشتري في ملك الولد) عملاً بظاهر اليد (الرابع ان تأتي به بعد ستة أشهر منذ وطئها المشتري وقبل استبرائها فنسبه لا حق به) أي بالمشتري لأنها فراشه (فان ادعاه البائع فأقر له المشتري لحقه) لتصادقهما عليه (وبطل البيع) لكونها أم ولد (وإن أكذبه) المشتري (فالقول قول المشتري) لكونها فراشا (له وان ادعى كل واحد منهما انه من الآخر) بان قال المشتري هو للبائع وقال البائع هو للمشتري (عرض على القافة فالحق بمن أحقوه به منهما وان أحقوه بهما لحق بهما) لما تقدم في اللقيط (وينبغي ان يبطل البيع) لأنها أم ولد للبائع (وتكون الجارية أم ولد للبائع) لأن علوقها كان قبل البيع (الخامس أتت به لأقل من ستة أشهر منذ باعها ولم يكن) البائع (أقر بوطنها ، فالبيع صحيح) في الظاهر لعدم لحق الولد بالبائع (والولد مملوك للمشتري ، فإن ادعاه البائع فالحكم كما ذكرنا في الثالث . و) المواضع الثالث من المواضع التي يجب الاستبراء (إذا أعتق

أم ولده أو) أعتق (أمته التي كان يصيبها قبل استبرائها ، أو مات عنها ، لزمها
 استبراء نفسها) لأنها موطوءة وطأ له حرمة فلزمها استسلام براءة رحمها كالموطوءة
 بشبهة (لكن لو أراد أن يتزوجها) أي معتوقته ، فلا استبراء لأنها فراشه (أو استبرا) ها
 (بعد وطئه ثم أعتقها ، أو باعها فأعتقها مشتر قبل وطئها) فلا استبراء اكتفاء بالاستبراء
 قبل البيع (أو كانت) أم الولد أو السرية (مزوجة أو معتدة أو) كانت (فرغت
 عدتها من زوجها فأعتقها) سيدها فلا استبراء ، لأنها ليست فراشا لسيدها فلا يجب
 عليها الاستبراء له (أو أراد) مشتري أمة استبرأها بائعها قبل بيعها ، أو كان لا يطؤها
 (تزوجها) من غيره (قبل وطئه فلا استبراء) للعلم ببراءة رحمها بالاستبراء السابق
 للبيع (وإن أبانها) أي طلق الأمة زوجها طلاقاً بائناً (قبل الدخول أو بعده أو مات)
 زوجها (فأعتدت ، ثم مات سيدها فلا استبراء) عليها (بأن لم يطل) ها سيدها لزوال
 فراش السيد بتزويجه لها كمن لا يطؤها أصلاً (وإن باع) أمة (ولم يستبر) لها (فأعتقها
 المشتري قبل وطء واستبراء استبرأت) ان أعتقها عقب المشتري (أو تمت ما وجد
 عند مشتر) من استبراء إن عتقت في أثناءها لتعلم براءة رحمها (وإذا زوج) سيد
 (أم ولده ثم مات عتقت) بموته (ولم يلزمها استبراء) لأنها ليست فراشا للسيد (وإن
 بانث) أم الولد أو السرية (من الزوج قبل الدخول بطلاق أو موت زوجها) أو
 بانث (بطلاقه بعد الدخول ، فأتمت عدتها ثم مات سيدها فعليها الاستبراء) لأنها
 عادت إلى فراشه ، وقال أبو بكر لا يلزمها استبراء إلا أن يردها السيد إلى نفسه (وان
 مات زوجها) أي أم الولد (وسيدها ، ولم يعلم السابق منهما) موتاً ، أو علم ، ثم
 نسي (و) كان (بين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام لزمها بعد موت الآخر
 منهما عدة الحرة من الوفاة فقط) لأن السيد إن كان مات أولاً ، فقد مات وهي زوجة ،
 وإن كان مات آخراً فقد مات وهي معتدة ولا استبراء عليها على التقديرين ، وقول
 المصنف بعد موت الآخر معناه أن عدة الوفاة يجب أن يكون ابتداءها بعد موت الآخر
 لأنها لا تعلم خروجها من عهدة العدة بيقين إلا بذلك لإحتمال أن للزوج هو الذي مات
 آخراً (وإن كان بينهما) أي بين موت الزوج والسيد (أكثر من ذلك) أي من شهرين
 وخمسة أيام (أو جهلت المدة) التي بين موتها (لزمها بعد موت الآخر منهما الأطول
 من عدة الحرة والوفاة أو استبراء) لأنه يحتمل أن الزوج مات آخراً فعليها عدة الحرة ،

ويحتمل أن السيد مات آخراً فعليها الاستبراء بحیضة فوجب الجمع بينهما ليسقط الفرض بيقين . قال ابن عبد البر . على هذا جميع القائلين بأن عدة أم الولد من سيدها حیضة ومن زوجها شهران وخمسة أيام انتهى . وهذا أوضح على قول الموفق ومتابعيه . أما على القول بأنه إذا مات سيدها ولو بعد العدة قبل الوطء لاستبراء ، فلا كما نبهت عليه في حاشية المنتهي (ولا ترث الزوج) لأنه الأصل فلا تجب مع الشك والعدة وجبت استظهار الأضرار فيه على غيرها بخلاف الإرث (وإن ادعت أمة مورثة تحريمها على وارث بوطء موروثه) كأبيه وابنه (أو) ادعت (مستبرأة أن لها زوجاً صدقت) لأن ذلك لا يعرف إلا من جهتها (وإن أعتق أم ولده أو) أعتق (أمة كان يصيبها من تحل له اصابتها ، فله أن يتزوجها في الحال من غير استبراء) لأنها فراشه عادة بائن غير ثلاث في عدتها (وإن اشترك رجلان في وطء أمة لزمها استبرآن) إن لم تكن مزوجة ، لأن الاستبراء منهما حقان مقصودان لآدميين ، فلم يدخل أحدهما في الآخر كالعدتين ، والمزوجة تعدد كما تقدم ومقتضى كلامه كالمقنع والمبدع والتنقيح ؛ لا فرق في ذلك بين وطء الشبهة والزنا ، وعلى كلامه في المنتهي يكفي في الزنا استبراء واحد .

فصل

ويحصل استبراء حامل بوضع الحمل كله

للآية والخبر والمعنى (وبحيضة) إن لم تكن حاملاً (لا يبقينها) إذا ملكها حائضاً (لمن تحيض) ولو كانت تبطن حيضتها أكثر من شهر فما في لفظ من ألفاظ الخبر حتى تستبرأ بحیضة (ويمضي شهر لأيسة وصغيرة وبالغ لم تحض) لأن الشهر أقيم مقام الحيضة في عدة الحرة أو الأمة (وتصدق في الحيض) فإذا قالت حضت . جاز وطؤها (فلو أنكرته) أي الحيض (فقال) السيد (أخبرتني به) أي الحيض (صديق) عليه لأنه الظاهر (وإن ارتفع حيضها ما تدري رفعه فبعشرة أشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء) بدل الحيضة (وإن عرفت) من ارتفع حيضها (ما رفعه أنتظرته حتى يجيء فتستبرئ به أو تصير من الآيات فتستبرئ استبراءهن) بشهر على ما تقدم في

العدة . فإن ارتابت المستبرأة بنفسها فهي كالحررة إذا ارتابت في العدة أو بعدها على ما تقدم في العدة انتهى .

كتاب

الرضاع

يفتح الرء وكسرها (وهو) مصدر رضع الثدي إذا مصه بفتح الصاد وكسرها . قال ابن الاعرابي : الكسر أفصح . وله سبع مصادر . وقال المطرز في شرحه : امرأة مريضع إذا كانت ترضع ولدها ساعة بعد ساعة ، وامرأة مرضعة إذا كان ثديها في فم والدها . قال ثعلب : ويدل عليه قوله تعالى «يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ (١) » وقيل : المرضعة الأم . والمرضع التي معها صبي ترضعه ؛ والولد رضيع وراضع * وشرعاً (مص لبن) أي مص من له دون حولين لبنا (أو شربه ونحوه) كالسعوط والوجور وأكله بعد أن جبن (ثاب) أي اجتمع (من حمل من ثدي امرأة) متعلق بمص وتأتي مفاهيم ذلك (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) قال النبي صلى الله عليه وسلم حين أريد على ابنة حمزة فقال : «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا لَابْنَةُ أُخِي مِّنَ الرَّضَاعِ وَيَحْرَمُ مِّنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِّنَ النَّسَبِ » متفق عليه من حديث ابن عباس . وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الرِّضَاعُ يُحْرَمُ مِمَّا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » متفق عليه (ولا يثبت) بالرضاع (بقية أحكام النسب من النفقة والإرث والعتق) إذا ملك رحمه المحرم بالرضاع : (وردت الشهادة) لأصله وفروعه من الرضاع (وغير ذلك) كالعقل وولاية النكاح والمال (لأن النسب أقوى) من الرضاع . فلا يساويه إلا فيما ورد فيه النص وهو التحريم وما يتفرع عليه من المحرمة والخلوة (وإذا حملت امرأة من رجل يثبت نسب ولدها منه) بأن تكون زوجته أو أمته أو موطوءته لشبهة والجملة صفة لرجل (فتأب لها لبن) عطف على حملت وكذا (فأرضعت به ولو مكرهة طفلا رضاعا محرما) بأن يكون

(٢) سورة الحج الآية : ٢ .